الجندر والمناخ والترابط
تبيان الصلات بين تغيُّر المناخ والأمن البشري والجندر في الأردن

مذكرة بحثية

الخلفية

تتناول هذه الدراسة الصلات بين تغيُّر المناخ والترابط الاجتماعي والأمن البشري والجندر في الأردن من خلال استعراض أمثلة حول مناهج التنمية المحلية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية التي تكوّن مجتمعةً فهماً للتأثيرات الجندرية لتغيُّر المناخ على الأمن البشري والترابط الاجتماعي في الأردن. وتقدّم الدراسة سلسلةً من التوصيات للجهات المنفِّذة والمانحة والمعنيّة المُشارِكة في العمل من أجل المناخ.

تلخّص هذه المذكرة البحثية النتائج والتوصيات التي توصّلت إليها ورقة بحثية أعدّها معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) وهو مركز أبحاثٍ أردني بالشراكة مع المنظمة الدولية غير الحكومية لبناء السلام إنترناشونال ألرت، وبدعمٍ من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

لمحة عامة

إنّ الأردن من أكثر البلدان في العالم التي تعاني من صعوبة الوصول إلى موارد المياه، لذلك هو معرَّض بشكل خاص للمخاطر الطبيعية المرتبطة بموارد المياه، كالفيضانات وتغيُّر المناخ.[1] لا يزال التفاعل الوثيق بين موارد المياه وتغيُّر المناخ يُحدِث آثاراً سلبيةً على البلد وشعبه الذي عصفت به سلسلة صدمات شملت أزمات ونزاعات إقليمية وتسبّبت بتحديات كبيرة بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة والترابط الاجتماعي. ويُعَدّ نطاق آثار تغيُّر المناخ واسعاً إذ يطال الإقتصاد الأردني الذي يعتمد على الإستيراد كما يطال الأمن البيئي والأمن البشري للأفراد.

تتأثّر المرأة، بشكلٍ خاص، في الأردن بتغيُّر المناخ، فهي تواجه تحدّيات إقتصادية وإجتماعية وثقافية غير متكافئة وتتعرّض لتوتّرات إجتماعية مرتبطة بالمناخ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنساء والفتيات أنْ يكنَّ أكثر عرضةً للعنف القائم على النوع الاجتماعي وما يرافقه من أخطار[2] وعلى الرغم من هذه التحدّيات المعقَّدة، تضطلع المرأة بدورٍ هامٍ في العمل من أجل المناخ إنما غالباً ما يتمّ تجاهله.

لم يتمّ البدء بدراسة المسائل المتعلّقة بالأمن البشري والترابط الاجتماعي وتغيُّر المناخ، وبتغيُّر المناخ والجندر في السياق الأردني سوى مؤخّراً. لذلك، تبقى أوجه التقاطع بين المناخ والأمن البشري والجندر غير مستكشفة إلى حدٍّ كبير. إنّ معالجة موضوع الأمن البشري ضمن الإطار المحدّد في هذه الورقة البحثية تشكّل نهجاً متكاملاً يشمل شعور الفرد بالأمان في أسرته ومجتمعه، والرفاهية، والوصول إلى الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن الاجتماعي الاقتصادي (سبل العيش)، بالإضافة إلى المساواة بين الفئات الجندرية. يرتبط مفهوم الأمن البشري إرتباطاً وثيقاً بمفهوم الترابط الاجتماعي (العلاقات بين المجموعات وبين المجتمعات والجهات المسؤولة) كما يرتبط بالصدمات المتّصلة بالمناخ لأنّها تشكّل خطراً داهماً يهدّد بتوسيع هوّة الإنقسامات الإجتماعية وبمفاقمة التوتّرات.

نظراً **للتهديدات المتعدِّدة الأبعاد والمتسارعة للأمن البشري والتي يمثّلها تغيُّر المناخ في الأردن ونظراً لتأثير ذلك على المرأة بشكلٍ غير متكافئ، فمن الضروري المباشرة بدعم العمل من أجل المناخ الذي تقوده المرأة والذي يدعم بدوره الترابط الاجتماعي.** تحدّد هذه الورقة البحثية سلسلة نقاط يمكن الانطلاق منها وسلسلة توصياتٍ لتعزيز الترابط الاجتماعي وتحسين نتائج العمل من أجل المناخ ونتائج تدخلات التخفيف من وطأته على الأمن البشري إلى جانب دعم المساواة بين الفئات الجندرية في الأردن.

النتائج الرئيسية

ينطوي الأمن البشري على نهج متكامل يشمل شعور الفرد بالأمان في أسرته ومجتمعه، والرفاهية، والوصول إلى الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن الاجتماعي الاقتصادي (سبل العيش)، بالإضافة إلى المساواة بين الفئات الجندرية.

يشمل الأمن البشري الوصول الكافي والعادل والشامل للجميع إلى موارد المياه والغذاء والطاقة وإلى الفرص الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحواجز المحدّدة التي يواجهها النساء والرجال من مختلف الخلفيات والأعمار والمؤهلات، بالإضافة إلى العوامل المساعِدة التي يتمتّعون بها، وما إلى ذلك. إنّ السلامة الجسدية والنفسية عنصرٌ أساسي من عناصر الأمن البشري، فهي تشير إلى التحرُّر من العنف المتبادل بين الأفراد والعنف المجتمعي والهيكلي وإلى الشعور بالأمن والسلامة الشخصيَيْن وإلى التنعُّم بالصحة والرفاهية. «بحسب مفهوم الأمن البشري، يواجه الناس العديد من حالات انعدام الأمان التي ينبغي معالجتها بشكلٍ متلازم وشامل. عندئذٍ، سيبدأ الناس بالشعور بالأمان في كافة جوانب حياتهم، وسيتوفّر لهم الدخل والفرص لتحقيق الرفاهية، وسيلمسون الاحترام الكامل لحقوقهم وكرامتهم». تشكّل المساواة بين الفئات الجندرية جزءاً لا يتجزّأ من مفهوم الأمن البشري: «إذا لم تتحقّق المساواة بين الفئات الجندرية بشكل كامل وبقيت أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات قائمة، تضيع فرصٌ واعدة بالمساهمة في تحقيق الأمن البشري. على سبيل المثال، إنّ إبعاد المرأة عن سوق العمل يؤدّي إلى انخفاض دخل الأسرة، الأمر الذي يهدّد بدوره الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي وربّما أيضاً الأمن الصحي».[٣]

إنّ دراسة عامل الجندر ضرورية لفهم الروابط بين تغيُّر المناخ والأمن البشري والترابط الاجتماعي.

إنّ الأعراف والأدوار الجندرية التقليدية للمرأة تضعها بوجه ضغوط ومخاطر معقّدة متّصلة بصعوبة الوصول إلى موارد المياه وبالصدمات المناخية. في الأردن، تتحمّل المرأة بشكلٍ عامٍّ مسؤولية الأعمال المنزلية كالطهي والتنظيف وإدارة الموارد المائية، بما في ذلك الاقتصاد في استخدام المياه، وذلك يزيد من الضغط الجسدي والنفسي الذي تعيشه سيما عندما تكون المياه شحيحة.[٤] ويكون العبء أثقل على المرأة التي تعاني من الفقر وعلى الأسر التي تعيلها المرأة والتي غالباً ما تفتقر إلى الموارد وشبكات الدعم للتعامل مع الصدمات المتعلّقة بالمناخ ومع انعدام الأمن الغذائي.[٥] علاوةً على ذلك، سلّطت أبحاث حديثة الضوء على احتمال تزايُد التوتّرات في المنزل ومخاطر العنف الممارَس من قِبَل الشريك الحميم.[٦]

يتمّ تجاهل دور المرأة في العمل من أجل المناخ إلى حدٍّ كبير على الرغم من أنّها الأكثر تضرُّراً. لا تزال المرأة غير مُمثَّلة بشكلٍ كامل في صنع السياسات المناخية والعمل الرسمي من أجل المناخ، على الرغم من اضطلاعها وخبرتها المباشرة في العمل من أجل المناخ. فيحول العديد من الحواجز دون مشاركة المرأة (وخاصة الريفية) النشطة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من وطأته، وتشمل هذه الحواجز الافتقار إلى الشبكات والوصول إلى صُنّاع القرار، وتقييد الوصول إلى المناصب القيادية، ومحدودية الفرص لبناء المهارات والمعارف وتحصيل المعلومات والتكنولوجيات.[٧] على الرغم من ذلك، تلعب النساء دوراً نشطاً في الأعمال غير الرسمية من أجل المناخ، لا سيما على المستويات الشعبية.

يؤثّر تغيُّر المناخ والصدمات البيئية المرتبطة به على الترابط الاجتماعي والأمن البشري.

يلعب الترابط دوراً مهماً في بناء التضامن للعمل على زيادة المرونة في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المُحتَملة. ويُعَدّ الترابط الاجتماعي مهمّاً قبل حدوث الظواهر الجوية القاسية كما بعد حدوثها. قبل وقوع مثل هذه الأحداث، ومن خلال تحديد المجموعات في المجتمعات المحلية التي تعاني من نقاط استضعاف مماثلة، يمكن استنتاج التدابير المناسبة التي تؤول إلى زيادة المرونة. بعد حدوث كوارث طبيعية، يمكن للمجتمعات المترابطة إجتماعياً أن تيسّر عمليات التعافي بشكل أفضل.[٨]

أظهر الأردن مستوًى من المرونة والترابط الداخلي عند مواجهته للعديد من التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[٩] غير أنّه، **من الضروري تعزيز الترابط الاجتماعي نظراً للتوقُّعات المتعلّقة بتغيُّر المناخ.** فينبغي أن يعزّز الأردن قدراته التكيُّفية ويوطّد رأس ماله الاجتماعي كي تصبح مجتمعاته مرنة بالفعل في مواجهة آثار تغيُّر المناخ. ينطوي ذلك على ضمان التنمية الشاملة، وتنفيذ التخطيط ومتابعة تنفيذه للتكيُّف مع المناخ والتخفيف من آثاره، ووضع السياسات والقيام بالتدخُّلات على المستويَيْن الوطني والمجتمعي والتي تُشرِك المرأة بشكلٍ نشط ولا سيما تلك الأكثر تهميشاً (كالمرأة التي تعيش في المجتمعات الريفية). إنّ العمل من أجل المناخ الذي لا يؤمّن الإشراك ولا يأخذ في الاعتبار مختلف التوتّرات الاجتماعية والعوائق التي تحول دون المشاركة، بما فيها تلك المتعلّقة بالجندر، يهدّد بتوسيع فجوة الانقسامات في المجتمع عوضاً عن تحقيق المرونة فيه.

العناصر السبعة للأمن البشري

العناصر المُترابطة للأمن البشري والترابط الاجتماعي والمساواة بين الفئات الجندرية هي كالتالي:

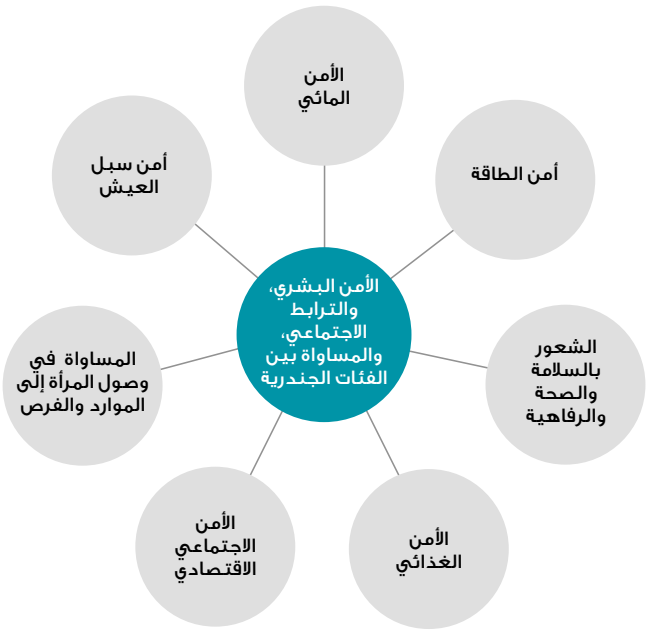

يمكن أن تشكّل مناهج وأدوات الترابط الاجتماعي سبلاً لتحقيق مرونة تراعي الجندر في الاستجابة لتغيُّر المناخ.

يهدّد تغيُّر المناخ الترابط الاجتماعي وله القدرة على مفاقمة التوتُّرات الاجتماعية. هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، فيمكن بناء مجتمع مترابط ومرن من خلال تحديد استجابات للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من وطأته تأخذ التوتُّرات المجتمعية المذكورة في الاعتبار وتراعي حساسية النزاع. إنّ التقرير الكامل الذي أعدّه مركز الأبحاث الأردني معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) بالشراكة مع منظمة إنترناشونال ألرت يسلّط الضوء على عددٍ من المشاريع المحلية وتلك التي يمكن تنفيذها على مستوى الأسرة (مثل نشر التوعية القائمة على الدين، والقيام بالأعمال التجارية الزراعية، واعتماد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، وما إلى ذلك) والتي تهدف إلى تحقيق الترابط الاجتماعي من خلال عدّة مجالات تشمل تحديد البُعد الجندري واعتماده كمعيار. وقد تضمّنت النتائج الإيجابية لهذه المشاريع التي دعمت الترابط الاجتماعي وإشراك الفئات الجندرية وتناولت الضغوط المتعلقة بتغيُّر المناخ: تحسين ثقة المجتمع، ومعالجة الأعراف والمُحرِّمات المقيِّدة والمتعلّقة بالجندر، وتعزيز دور المجتمع في صنع القرار، وإشراك المرأة الريفية، وزيادة قدرة المجتمع على التسلُّح بالمرونة. تمّ إلقاء الضوء على مثالَين لمثل هذه المشاريع فيما يلي.

دراسة حالة ضمن مشروع: الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM)

تعني الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM) تحقيق أقصى استفادة من كلّ قطرة ماء. يشكّل تكرير مياه الصرف الصحي لأغراض مختلفة أحد المناهج التي تؤدّي إلى عدّة نتائج منها تقليل مخاطر المنافسة والنزاعات على موارد المياه المحدودة.

يمكن لأدوات التكيُّف مثل استخدام أجهزة ترشيد إستهلاك المياه وحفظها واللجوء إلى مصادر المياه غير التقليدية لأغراض الريّ أن توفّر الغذاء والمحاصيل وتتيح الوصول إلى منتجات عضوية صحية مصدرها الحدائق المنزلية. ومن خلال إشراك المجتمعات في الإدارة وصنع القرار، يمكن أن تتأتّى عن الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM) فوائد إضافية كبناء الروابط المجتمعية والترابط الاجتماعي، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي حول تغيُّر المناخ وتقنيات تحقيق المرونة.

دراسة حالة ضمن مشروع: الأعمال التجارية الزراعية التي تقودها المرأة في المحافظات الشمالية

تخلق الأعمال التجارية الزراعية فرص عمل «خارج نطاق المزرعة» من شأنها تحسين ظروف المجتمعات المستضعفة. في الأردن، يشكّل الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية فرصةً هامة يمكن للمرأة الريفية أن تستفيد من المشاركة فيها.

تضمّن مشروع «الوادي» «Wadi» الذي تمّ تنفيذه في إحدى المحافظات الشمالية تنمية قدرات مجموعة من النساء من منظمات مجتمعية مختلفة لتطوير المهارات الفنية المؤهّلة للعمل في مشاتل تحضير الشتول. كما شملت تدريبات أخرى مهاراتٍ كالتسويق والتعليب مع وضع علامة تجارية على المنتجات النهائية مثل المربّى والخلّ، ما يسهّل وصولها إلى السوق. وقد حقّق المشروع نتيجتَيْن رئيسيتَيْن. أولاً، حفّز النساء على إنشاء مشاتل خاصة بهنّ وتوفير مصدرٍ للغذاء والدخل لهنّ، بالإضافة إلى فرص عملٍ للنساء الأخريات. ثانياً، تمكّنت النساء من نقل معارفهنّ إلى مناطق أخرى من البلاد.

أيضاً، جابه المشروع الأعراف الاجتماعية الجندرية التي تحدّ من دور المرأة إذ لاقى معارضةً لفكرة حضور النساء إلى ورش العمل. تم تجاوز هذه العقبة من خلال إطلاع العائلات على تفاصيل العمل وتأمين وسائل نقل آمنة لها. ولم تقتصر النتيجة على مجرّد التغلُّب على المحرّمات، بل تعزّز الترابط الاجتماعي أيضاً من خلال تفاعل نساء من مناطق مختلفة.

إنّ انخراط الجهات المعنيّة بطريقة تشاركية في كلّ مرحلة من مراحل المشروع يدعم إشراك الفئات الجندرية.

يمكن لإشراك الجهات المعنيّة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنفيذ المشاريع بشكلٍ نشط طوال مراحل المشروع أن يحسّن نتائج إشراك الفئات الجندرية وتحقيق الترابط الاجتماعي للعمل من أجل المناخ. إنّ تحديد الجهات المعنيّة عند تصميم المشروع عبر تبيان الأفراد والمجموعات غير المُمثَّلة بالشكل الكافي أو المُهمَّشة يمكن أن يروّج لنهجٍ تشاركي يضمن مشاركة الجهات المعنيّة وفقاً لاحتياجاتها المتنوّعة، بما فيها ضعف الوصول إلى موارد المياه والذي يختلف بين النساء والرجال.

الخاتمة

يشكّل تغيُّر المناخ، وبشكلٍ خاص آثاره المتعلّقة بصعوبة الوصول إلى موارد المياه، مخاطر حقيقية على الترابط الاجتماعي والأمن البشري والمساواة بين الفئات الجندرية في الأردن. يتضاءل توفُّر المياه بينما تسوء جودتها وإمكانية الوصول إليها. ويتقلّب إنتاج الغذاء ويتهدّد أمن الطاقة نتيجة الحاجة المتزايدة للتدفئة والتبريد. أمّا الأمن الصحي فهو مُهدَّد بفعل ظهور أمراض وفيروسات جديدة، يتّصل بعضها بتقلّبات درجات الحرارة أو تدهور جودة المياه.

تتأثّر النساء بشكلٍ متفاوت بالأخطار والكوارث المتعلّقة بالمناخ. في الوقت نفسه، وبالنظر إلى الدور الذي تضطلع به المرأة في القطاعات الإنتاجية، يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في العمل من أجل المناخ لا بل أنّها تقوم بذلك بالفعل. بناءً على ذلك، ينبغي على المبادرات التي تهدف إلى زيادة المرونة تجاه تغيُّر المناخ وتحقيق الأمن البشري أن تراعي حساسية الجندر وتأخذ في الاعتبار الضغوط والتوقّعات والأعراف الجندرية.

إنّ الآثار السلبية لتغيُّر المناخ تطال الأمن البشري لسكّان الأردن، لذلك، من المُتوقَّع أن تتّسع هوّة الانقسامات الاجتماعية، الأمر الذي يهدّد الترابط الاجتماعي. يشمل ذلك زيادات ملحوظة في الآثار الجندرية لتغيُّر المناخ والأزمات البيئية، فضلاً عن تفاوتات بين سكان الحضر والريف وبين المناطق وبين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية. يزيد هذا كلّه من المخاطر التي تنجم عن التوتّرات حول الموارد النادرة والغذاء والفرص الاقتصادية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، من هنا أهمية العمل من أجل المناخ الذي ينطوي على مناهج بناء السلام.

تشير الدلائل المُستمدَّة من المبادرات التي تناولتها هذه الورقة البحثية إلى **أهمية معالجة مواضيع كالإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبناء القدرات ونقل المعارف، وإيجاد فرص العمل الصديقة للبيئة، والتوعية البيئية القائمة على الدين، والتي تعطي الأولوية لبناء الترابط الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الفئات الجندرية كقاسمٍ مشترك.**

التوصيات

توصي هذه الدراسة الجهات المُنفِّذة والسلطات والجهات المانِحة بما يلي:

في البرمجة والتنفيذ:

- **ضمان سهولة وصول المرأة إلى أسواق المواد الغذائية وتأمين وسائل نقل آمنة لها:** تفتقر المرأة في المناطق الريفية الفقيرة إلى الوصول الفعّال والميسور التكلفة إلى أسواق المواد الغذائية بسبب النقص في وسائل النقل، وتتفاقم حدّة الأزمة بفعل العوامل البيئية وتأثيرات تغيُّر المناخ. إن إنشاء شبكات نقل موثوقة وآمنة (تضمن السلامة الجسدية لمُستخدِمي الطرق وخاصة النساء منهم عند السفر بمفردهنّ) من أسواق المواد الغذائية وإليها سيؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي للمرأة ولأسرتها وبالتالي إلى زيادة مرونتهما تجاه آثار تغيُّر المناخ. قد يتمّ ذلك من خلال جهد تشترك في بذله وزارة النقل ووزارة الشؤون البلدية، يمكن أن يشمل إنشاء محطات للحافلات ومسارات آمنة للحافلات. يمكن إتّباع نهج آخر يتضمّن إنشاء أسواق للمواد الغذائية تكون قريبة من المرأة في المناطق الريفية، على أن يتمّ ذلك بعد إجراء البحث المناسب.
- **تمكين المرأة من خلال زيادة معرفتها بإدارة الموارد والملكية البيئية لتعزيز مرونة المجتمع، وإشراك الرجل في هذه العملية:** لا تملك المرأة الإلمام الكافي بالقضايا البيئية وبآثارها على سبل عيشها. بالتوازي، ينبغي أن يشمل بناء القدرات الرجل لتأمين دعمه لقيادة المرأة في القضايا البيئية. يمكن لذلك أن يساعد في إنشاء بيئات داعِمة للنساء والرجال تجعلهم يعون حقوقهم، ويدركون القضايا والتحدّيات التي تواجهها المرأة بشكلٍ خاص، ويعالجون التوتّرات المُتعلِّقة بدور المرأة في العمل من أجل المناخ، مما يعزّز بالتالي الترابط الاجتماعي.

في صنع السياسات

- **إشراك المجتمعات المُستضعَفة، ولا سيما المرأة الريفية وربّة الأسرة في صنع القرارات وصنع السياسات:** يمكن لإشراك نساء مختلفات من المناطق المُستضعَفة في صنع القرار أن يضمن أخذ وجهات نظرهنّ بعين الاعتبار عند اتّخاذ قرارات تتعلّق بهنّ. فمن الضروري فهم أدوار ومسؤوليات المرأة والرجل على مستوى الأسرة وكيفية تأثير ندرة الموارد والضغوط البيئية الأخرى عليهما بشكل مختلف لتمكينهما من التعبير عن آرائهما بشكل فعّال حول الأمور التي تؤثّر عليهما وتؤدّي إلى التغيير.

- **وضع سياسة لحماية العمّال غير النظاميين:** تعمل معظم العاملات بشكلٍ مؤقّت وموسمي ويتقاضَيْن أجوراً أقلّ من تلك التي يتقاضاها الرجال فيما يتعرّضْنَ لظروف بيئية قاسية ومخاطر أخرى (كالتحرّش)، بوجود حماية وظيفية محدودة. يجب السعي لضمان حقوقهنّ من خلال أطر قانونية كما يجب دعم الشركات المحلية لتوفير الاحتياجات المختلفة للموظّفات وضمان حماية حقوقهنّ.

- **إدراج قطاع الصحة ضمن الإعتبارات المترابطة حول المياه والطاقة والغذاء والبيئة:** عند تقييم تأثيرات تغيُّر المناخ، من الضروري تقييم الآثار على الصحة (الصحة الجسدية والعقلية) وعلى الرفاهية. فغالباً ما يتمّ إهمال هذا الأمر إنما هو في صميم إهتمامات الناس حول الأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة، وحول الآثار المتّصلة بالصدمات والضغوط المرتبطة بالمناخ (سوء التغذية، وما إلى ذلك).

في الأبحاث والدلائل

- **إجراء مزيد من الأبحاث لزيادة الفهم حول تأثُّر النساء والرجال من مختلف الخلفيات الاجتماعية بشكلٍ متفاوت بتغيُّر المناخ** وكيف يمكنهم الاستجابة لتحدّيات تغيُّر المناخ، من خلال جهود التخفيف من وطأته أو التكيُّف معه.

- **يجب أن تكون عملية صنع القرار في استجابات التخفيف من وطأة تغيُّر المناخ أو التكيُّف معه مُستندة على دلائل**، أي أن تكون مبنيّة على معطيات تبيّن الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال من خلفيات مختلفة، وأن **تحقّق الإشراك**، أي أن تشمل آراءً متنوعة وأعضاء مختلفين من المجتمع.

في التمويل

- **الإستثمار في المبادرات المجتمعية، خاصةً تلك التي تقودها المرأة، مع دمج مجالات التدخُّل التالية:** الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبناء القدرات ونقل المعارف، وإيجاد فرص العمل الصديقة للبيئة، والتوعية البيئية القائمة على الدين. يجب الحرص على أن تكون المبادرات مبنيّة على فهمٍ دقيق لديناميات الفئات الجندرية ومُصمَّمة لتعزيز الترابط الاجتماعي.

- **تعزيز دعم التدخُّلات التي تُنشئ مساحات تتيح للمرأة القيادة في العمل من أجل الأمن المناخي والإقتصاد الصديق للبيئة:** يجب الاستفادة من الفرص الملموسة القائمة لزيادة المساحات التي تتيح للمرأة الريفية والحضرية من كافة الخلفيات المشاركة بفعالية في المبادرات وقيادتها.

- **تخصيص الميزانيات والأدوات المالية للأعمال من أجل تغيُّر المناخ كي تستجيب للبُعد الجندري وتعطي الأولوية لمشاركة المرأة:** يجب أن تكون الموازنة مراعية لحساسية الجندر وأن تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات وقدرات الفئات الجندرية. يمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال، الإقرار وإتخاذ الإجراءات، من خلال الدعم المالي مثلاً، للتغلُّب على التحدّيات التي تواجهها المرأة في كثير من الأحيان بسبب عدم مراعاة إشراكها في المبادرات، كمحفّزات للأعمال، لا سيما في المناطق الريفية.

شكر وتقدير

قامت بتأليف هذه المذكرة البحثية روث سيمبسون من إنترناشونال ألرت، بالتعاون مع الدكتور مجد النبر والمهندسة ريم الحدادين والمهندس سامر فاخوري من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA). يودّ الباحثون أن يشكروا كاميل ماركيت وجيسيكا هارتوغ من إنترناشونال ألرت. كما تتقدّم إنترناشونال ألرت ومعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) بالشكر من المساهمين في البحث لمشاركتهم أفكارهم وخبراتهم. أخيراً، تخصّ إنترناشونال ألرت ومعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) بالشكر الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) التي دعمت إطلاق المشروع وإصدار هذه المذكرة البحثية.

إنّ الآراء الواردة في هذه المذكرة لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

المراجع

١. مجموعة البنك الدولي، الأردن: تقرير عن البلد يتناول المناخ والتنمية، ٢٠٢٢، https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7c81ff9b-6f43-5648-be15-b2e2b25d1d33/content

٢. صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، تغيُّر المناخ والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن، موجز بحثي، ٢٠٢٢، https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa_research_brief_on_gbv_and_cc_final_march_8_0.pdf

٣. المرجع نفسه.

٤. صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، ٢٠٢٢، المرجع السابق، ص. ٤.

٥. المرجع نفسه، ص.٦.

٦. المرجع نفسه، ص.٧.

٧. المرجع نفسه، ص. ٩؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، ٢٠١٨، المرجع السابق.

٨. المرجع نفسه.

٩. مجلس السياسات الإقتصادية، خطة النمو الإقتصادي الأردني ٢٠١٨–٢٠٢٢، https://www.ssif.gov.jo/UploadFiles/JEGProgramEnglish.pdf

تم النشر في حزيران/يونيو ٢٠٢٣

© إنترناشونال ألرت/معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ٢٠٢٣. جميع الحقوق محفوظة.

التمويل من قِبَل:

Sida
SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY

إنترناشونال ألرت
البريد الإلكتروني: info@international-alert.org
تويتر: @intalert
الموقع الإلكتروني: www.international-alert.org

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا
البريد الإلكتروني: info@wana.jo
تويتر: @WANAInstitute
الموقع الإلكتروني: www.wanainstitute.org